ناقش مقترح إنشاء شركة وطنية صناعية داخل قطاع غزة لتعزيز الإنتاج المحلي لمستلزمات الإعمار وإعادة تدوير الركام

رئيس الوزراء يبحث مع الاتحاد العام للصناعات سبل الارتقاء بالقطاع الصناعي وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني

رام الله- الحياة الجديدة- بحث رئيس الوزراء محمد مصطفى، خلال لقائه الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية برئاسة نصار نصار، أمس الاثنين في مكتبه برام الله، إلى جانب الاتصال المرئي مع ممثلي الاتحاد في قطاع غزة، بحضور وزيري الصناعة عرفات عصفور، والاقتصاد الوطني محمد العامور، سبل الارتقاء بالقطاع الصناعي ورفع مساهمته في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وأكد رئيس الوزراء تقديم كل أشكال الدعم والتمكين لقطاع الصناعات الفلسطينية، بما يساهم في دعم المنتج الوطني وزيادة حجمه وتنافسيته، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وزيادة فرص التشغيل وخلق فرص عمل إضافية.

واطّلع رئيس الوزراء من الوفد على أبرز التحديات والمعيقات التي تواجه قطاع الصناعة، وعلى رأسها عراقيل الاحتلال والتعقيدات على المعابر خاصة مع قطاع غزة.

وبحث الاجتماع متابعة الإجراءات القانونية الجارية للضغط على الاحتلال لفتح المعابر على مدار الساعة للتصدير عبر الأردن، ومعيقات إدخال البضائع من الضفة إلى قطاع غزة.

كما ناقش الاجتماع مقترح الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية لإنشاء شركة وطنية صناعية داخل قطاع غزة، تساهم في تعزيز الإنتاج المحلي لمستلزمات الإعمار وإعادة تدوير الركام، وكذلك إنتاج البيوت المتنقلة محلية الصنع.

وبحث الاجتماع الإجراءات الحكومية لدعم قطاع الصناعة والقوانين والتشريعات، خاصة إلزامية المنتج الوطني في العطاءات الحكومية، وآليات محاربة إغراق الأسواق بالبضائع متدنية الجودة، بالإضافة إلى القوانين التي يجري العمل عليها ومن ضمنها المسودة الجديدة لقانون حماية المستهلك، ومشروع القانون المعدل للاستثمار، إلى جانب استكمال الجهود لتوسعة الاعتراف الدولي بشهادات الجودة للمنتج الفلسطيني وتعزيز عمليات التصدير.

المعهد المصرفي الفلسطيني يُخرّج دبلوم التحكيم المالي والمصرفي

رام الله- الحياة الجديدة- نظّم المعهد المصرفي الفلسطيني حفل تخريج المشاركين في دبلوم التحكيم المالي والمصرفي، بحضور محافظ سلطة النقد رئيس مجلس إدارة المعهد المصرفي الفلسطيني يحيى شنار، ووزير العدل المستشار شرحبيل الزعيم، وبمشاركة رئيس جمعية المحكمين الفلسطينيين نشأت طهبوب، ومدير عام المعهد المصرفي الفلسطيني أكرم حمدان، ومدير جمعية البنوك في فلسطين بشار ياسين، إلى جانب عدد من مدربي الدبلوم وممثلي المؤسسات الشريكة.

وأنهى المشاركون برنامجاً متخصصاً جرى تطويره بالتعاون مع وزارة العدل وجمعية المحكمين الفلسطينيين، بهدف تأهيل كوادر قادرة على إدارة وتسوية النزاعات المالية والمصرفية، من خلال مزيج من المعرفة القانونية والتطبيق العملي، بما يشمل فهم العقود المصرفية وصياغة اتفاقيات التحكيم وإدارة إجراءاته، واستهدف البرنامج العاملين في القطاعين المالي والقانوني، بما يؤهلهم للتقدم لامتحان محكّم معتمد من وزارة العدل.

وأكد محافظ سلطة النقد على أن التحكيم المالي والمصرفي يشكّل أداة فاعلة في دعم استقرار القطاع المصرفي، من خلال تسوية النزاعات بكفاءة وسرعة، والحد من المخاطر القانونية والتشغيلية، بما يعزز متانة المؤسسات المالية وثقة المتعاملين، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.

وأشار المحافظ إلى أهمية الاستثمار في تأهيل الكفاءات المتخصصة لمواكبة تطور المعاملات المالية، لافتاً إلى أن البرنامج يساهم في ترسيخ بيئة مالية أكثر شفافية، وتعزيز مبادئ العدالة وسيادة القانون في التعاملات المصرفية، مثمّناً الشراكة مع وزارة العدل وجمعية المحكمين الفلسطينيين والمعهد المصرفي الفلسطيني في تنفيذ البرنامج.

وأكد وزير العدل أن دبلوم التحكيم المالي والمصرفي يشكّل خطوة مهمة نحو تعزيز منظومة العدالة البديلة في فلسطين، مشيراً إلى أهمية التحكيم كوسيلة فعّالة لتسوية النزاعات، لا سيما في القطاعات المتخصصة. وأضاف أن الوزارة تولي اهتماماً بتأهيل محكّمين مهنيين يمتلكون الكفاءة والخبرة، بما يعزز الثقة بالإجراءات التحكيمية ويرسّخ مبادئ العدالة وسيادة القانون، مؤكداً استمرار دعم الوزارة لمثل هذه البرامج. وأكد رئيس جمعية المحكمين أن البرنامج يأتي ضمن جهود الجمعية لتعزيز ثقافة التحكيم ونشره كوسيلة فعّالة لفضّ النزاعات، وشموليته لمختلف القطاعات، لا سيما المالية والمصرفية، مشيراً إلى مساهمته في إعداد كوادر مؤهلة قادرة على التعامل مع القضايا المتخصصة بكفاءة ومهنية عالية.

وأكد مدير عام المعهد المصرفي، أن البرنامج يأتي ضمن رؤية المعهد لتطوير الكفاءات المهنية في القطاعين المالي والقانوني، من خلال برامج تدريبية متخصصة تربط بين الجانبين النظري والتطبيقي، وتسهم في بناء قدرات تدعم استقرار القطاع المالي.

اللواء السقا يؤكد جاهزية الشرطة لتأمين انتخابات البلديات والهيئات المحلية

رام الله- الحياة الجديدة- عقد مدير عام الشرطة اللواء علام السقا، أمس الاثنين، اجتماعا موسعا مع كبار ضباط الشرطة، بحضور نائبه العميد رشيد الحمدان، ومساعدي مدير عام الشرطة، ومستشاريه، ومديري شرطة المحافظات، ومديري الإدارات المتخصصة والدوائر، وذلك لبحث جاهزية المؤسسة الشرطية لتأمين الاستحقاقات القادمة.

وأكد الجاهزية التامة للشرطة الفلسطينية لتأمين انتخابات الهيئات المحلية والبلديات، من خلال خطة عملياتية محكمة تضمن سير العملية الديمقراطية بشفافية وانضباط، وتمكين المواطنين من ممارسة حقهم الانتخابي بحرية وأمان.

وشدد اللواء السقا على ضرورة رفع مستوى الجاهزية الميدانية، وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتكثيف المتابعات، وتجويد الأداء بشكل مستمر، لافتاً إلى أن الشرطة تعمل في ظروف استثنائية، إلا أنها أثبتت قدرتها على مواجهة التحديات وتحمل المسؤولية بكفاءة ومهنية عالية.

وثمن الأداء المتميز لمنتسبي الشرطة، مشيراً إلى النقلة النوعية في العمل الشرطي خلال عام 2025، والتي انعكست بانخفاض ملحوظ في معدلات الجريمة، نتيجة الالتزام والمتابعة الحثيثة، مؤكدا تعليماته المستمرة بضرورة الانتشار الميداني الفاعل، والاستجابة السريعة لنداءات المواطنين واستغاثاتهم، بما يعزز الشعور بالأمن والاستقرار.

وأكد اللواء السقا أهمية متابعة الظواهر السلبية ومعالجتها، وضمان الحفاظ على حقوق المواطنين وصون كرامتهم، خاصة أثناء إنفاذ القانون، مشيرا إلى إدخال تقنيات حديثة، من بينها الكاميرات المثبتة على زي رجال الشرطة، لضبط الأداء وضمان تطبيق الإجراءات القانونية السليمة.

وأشار إلى النجاحات التي حققتها الشرطة في التعامل مع الأجسام المشبوهة وشظايا الصواريخ خلال فترات التوتر التي شهدتها المنطقة، مثمناً الجهود الكبيرة التي تبذلها إدارة هندسة المتفجرات، وكل إدارات الشرطة، إضافة إلى الدور الفاعل للشرطة في تأمين المناسبات الدينية، بما فيها الأعياد الإسلامية والمسيحية، من خلال تنظيمها وتأمينها والمشاركة المجتمعية فيها.

وأكد اللواء السقا أهمية تعزيز مفهوم الشرطة المجتمعية، وتوسيع الشراكات مع مؤسسات المجتمع المحلي، من خلال المجالس المجتمعية التي تضم شخصيات اعتبارية ومؤثرة، بهدف الحد من الجريمة وتعزيز سيادة القانون وترسيخ السلم الأهلي.

تواصل فعاليات تظاهرة «أفلام العودة» في تونس

تونس- وفا- تواصلت فعاليات تظاهرة «أفلام العودة» في تونس، بافتتاح نظمته منسقة التظاهرة رمال أهباري تحت شعار: «صامدون حتى العودة»، بحضور عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية مصطفى باللطيف، وعميد كلية العلوم الاقتصادية والتصرف عادل بوبكر.

وعُزف خلال الافتتاح النشيدان الوطنيان التونسي والفلسطيني، فيما عُرضت كلمات مسجلة لكل من المخرج السينمائي سعود مهنا، والمخرج السينمائي الأكاديمي يوسف الخطاب.

وأقيمت الفعاليات في قاعة الأطروحات بكلية العلوم الاقتصادية والتصرف في تونس، حيث أكدت أهباري أن التظاهرة تشكل لحظة سينمائية تجسد الذاكرة والإنسان والأمل، وتمنح الصورة دورها في التعبير عما تعجز عنه الكلمات، في سياق يعيد إحياء الذاكرة ويكرس حضورها.

وشهدت التظاهرة مداخلة عن بعد للمخرجة جيهان إسماعيل من القاهرة، إلى جانب عرض مجموعة من الأفلام، هي: «الخط الأصفر»، و«الناجي الوحيد»، و«بلا جدران»، و«جداتنا الزيتونة»، و«ليل الخيام».

واختُتمت الفعاليات بتكريم المشاركين.

فقد جواز سفر
جنين- أعلن أنا محمد ابراهيم حسن حمد من مخيم جنين جامل هوية رقم 404902165 عن فقدان جواز سفري الفلسطيني الرجاء ممن يجده تسليمه لأقرب مركز شرطة وله الشكر.

فقد هوية
جنين- أعلن أنا عدنان صابر محمد ابو دياك من سيلة الظهر عن فقدان هويتي رقم 900425059 الرجاء ممن يجدها تسليمها لأقرب مركز شرطة وله الشكر.

فقد هوية
جنين- أعلن أنا فؤاد هاني جودت قلالوة من الجديدة عن فقدان هويتي رقم 402701676 الرجاء ممن يجدها تسليمها لأقرب مركز شرطة وله الشكر.

د 4/13
دولة فلسطين
السلطة القضائية

صادر عن محكمة صلح رام الله في الدعوى حقوق رقم (2094/2025) حقوق

المدعي: محمود حسام ابراهيم عبد الرحيم هوية رقم 853936466 / هاتف رقم 0598183657 البيرة / الشرفة. المدعى عليها: ريم موسي ابراهيم طوطح/ من البيرة/ وسكانها، هوية رقم (410418610) عنوانها للتبليغ: رام الله/ وسط البلد/ عمارة الميدان/ بجانب محلات شادي فاشن/ محل ملابس. بواسطة وكيلها العام مصعب يوسف جمعة عواد بموجب الوكالة العامة المصادق عليها امام ممثلية دولة فلسطين في واشنطن بتاريخ 2017/9/10م. يقتضي حضورك الى محكمة صلح رام الله. الجلسة يوم الخميس الموافق (2026/5/21م) الساعة العاشرة للنظر في دعوى حقوق رقم (2025/2094) والتي أقامها المدعي محمود حسام ابراهيم عبد الرحيم هوية رقم 853936466 هاتف رقم 0598183657 البيرة / الشرفة، وكيله المحامي محمود حسام ابراهيم عبد الرحيم ايمن خليل إبراهيم بدعوى وموضوعها المطالبة بمبلغ مالي بقيمة (10000) دولار امريكي. ويمكنك الحضور الى قلم المحكمة لاستلام أوراق الدعوى. اللائحة ومرفقاتها. ويتوجب عليك تقديم لائحة جوابية خلال 30 يوم من اليوم التالي لتاريخ تبليغك بالنشر بالصحف المحلية وعملا بالمادة 62 من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001م وإذا لم تحضر او ترسل وكيلا عنك سوف يتم السير بالدعوى وفق احكام القانون. لائحة وأسباب الدعوى: اولا: المدعي محام مزاول ومسجل لدي نقابة المحامين الفلسطينيين ويحمل العضوية رقم 6667. ثانيا: بتاريخ 2017/11/6م قامت المدعى عليها بواسطة وكيلها العام مصعب يوسف جمعة عواد بتوكيل المدعي بموجب وكالة خاصة لغايات متابعة رفع و تقديم دعوى منع معارضة في التصرف واستعمال واستغلال عقار وتقديم طلبات مستعجلة لغايات اثبات واقع حال قطعة ارض ومنع من التصرف وذلك بصفتها احد ملاك قطعة الارض رقم 123 حوض رقم 19 المدينة حي 17 قدوره من اراضي مدينة رام الله وملكيتها عبارة عن حصص ارثيه الت اليها ارثا من مورثها المرحوم سابا خليل يعقوب ساحورية بموجب حجة حصر الارث رقم 2017/139 الصادر عن المحكمة الكنسية البدائية لبطريكيه الروم الارثوذكس بالقدس بتاريخ 2017/7/13م. ثالثا: على ضوء ما ورد اعلاه تم اعداد طلب مستعجل سجل تحت الرقم 2017/1244 امام سعادة قاضي الامور المستعجلة في محكمة بداية رام الله وقد احتصلت المدعى عليها على قرار بموجب الطلب اعلاه يقضي بإثبات حالة قطعة الارض اعلاه و قد تم تنفيذ الحكم المذكور امام دائرة تنفيذ رام الله بموجب الملف التنفيذي رقم 2017/8819م. رابعا: قام المدعي تبعا للطلب المستعجل المذكور اعلاه بإعداد لائحة دعوى موضوعها منع معارضة في التصرف واستعمال واستغلال عقار وتسجيلها امام محكمة صلح رام الله الموقرة تحت الرقم 2017/2769 وقام بالسير بها وفقا لأصول والقانون. خامسا: بالإضافة الى ما ورد اعلاه قامت المدعى عليها بواسطة وكيلها العام والمدعي بتوقيع اتفاقية اتعاب محاماة بتاريخ 2018/1/4م تضمنت التزام المدعى عليها بان تدفع للمدعي مبلغ وقدره عشر الاف دولار امريكي كبدل اتعاب محاماة عن بدل تمثيلها في القضايا الحقوقية المشار اليها اعلاه وان هذا المبلغ وسندا للبند الثالث من التزامات الفريق الثاني(الموكل) بموجب الاتفاقية المذكورة يعتبر مستحق الاداء وواجب الدفع وفور التوقيع على هذه الاتفاقية. سادسا: ان المدعي قام بأداء واجبه بموجب التوكيل الممنوح له على اكمل وجه وقام بتقديم لوائح الدعاوي وحضور الجلسات المنعقدة في الملف سواء بشخصه او من خلال منابيه و المحامين المذكور اسمهم في متن الوكالة الموقع عليها من المدعى عليها وقام باتخاذ كل ما يلزم و طلب انتداب خبير لغايات اجراء الخبرة في الملف الصلحي المذكور اعلاه الا ان المدعى عليها بواسطة وكيلها تمنعت عن دفع بدل نفقات الخبير و تمنعت ايضا عن التعامل مع المدعي بشكل مطلق او دفع اي جزء من بدل اتعاب المحاماة مما حذي بالمدعي اشعارها بالانسحاب من الملف وهو ما تم فعلا و قد استكملت المدعية الملف من خلال محامين اخرين. سابعا: ان المدعي قام بمطالبة المدعى عليه بدفع قيمة المبالغ المستحقة في ذمته والبالغة 10000 دولار امريكي الا ان المدعى عليها تمنعت عن ذلك دون وجه حق و/ او مسوغ قانوني. ثامنا: محكمة صلح رام الله الموقرة هي صاحبة الصلاحية في النظر والفصل في هذه الدعوى نظراً لطبيعتها وماهيتها وقيمة المبلغ المدعى به ومكان وجود المدعى عليه. الطلب: لهذه الأسباب و/أو لأية اسباب تراها المحكمة الموقرة مناسبة يلتمس المدعي تبليغ المدعى عليه نسخه من لائحة الدعوى ومرفقاتها ودعوته للمحاكمة وبعد الاثبات الحكم على المدعى عليه للمدع بالمبلغ المدعى به والبالغ عشر الاف دولار امريكي مع ربط المبلغ المحكوم به بالفائدة القانونية وجدول غلاء المعيشة من تاريخ اقامة الدعوى وحتى السداد التام وتضمين المدعى عليه للرسوم والمصاريف. تحريراً في هذا اليوم الموافق :2025/12/7م. المدعي المحامي محمود عبد الرحيم.
المرفقات: وحافظة مستندات. المستدعي: المحامي محمود عبد الرحيم. الموضوع: حافظة مستندات لبينة المدعي. يتشرف المدعي بتقديم بيناته في هذه الدعوى من خلال حافظة مستنداته وهى كما يلي: أولا البينة الخطية: -1 صورة هوية و بطاقة مزاولة المدعي ، -2 صورة الوكالة العامة الممنوحة من المدعى عليها للسيد مصعب عواد ،-3 صورة عن اتفاقية اتعاب محاماة موقعة بتاريخ 2017/8/1 ،-4صورة هوية المدعى عليها و جواز سفرها ،-5 صورة عن ملف الدعوى الحقوق 2017/2769 من خلال المحكمة الموقرة ،-6 صورة عن ملف الطلب المستعجل رقم 2017/1244 والمنظور امام سعادة قاضي الامور المستعجلة في محكمة بداية رام الله من خلال المحكمة الموقرة ،-7 صورة عن ملف التنفيذ رقم 2017/8819 و المنظور امام دائرة التنفيذ في محكمة بداية رام الله من خلال المحكمة الموقرة . ثانيا: البينة الشخصية: يحتفظ المدعي بحقه بتقديم اي بينات شخصية على ضوء اللوائح الجوابية التي ستقدم في ملف الدعوى من المدعى عليها.

د 4/13
دولة فلسطين
السلطة القضائية – محكمة صلح نابلس – الرقم 1001/2022
(((20379861)))

علم وخبر وتبليغ بالنشر - حقوق صادر عن محكمة صلح نابلس في الدعوى رقم 2022/1001 حقوق

الى المدعى عليه: 1) رائد سليم محمد زريق هوية (901033985)، 2) ماجده خيري محمد سليم زريق، 3) مي خيري محمد سليم زريق، 4) زريق سليم محمد زريق، 5) عايد سليم محمد زريق- هوية (955299474)، 6) رائد سليم محمد زريق، 7) مرام خيري محمد سليم زريق ومجهول محل الإقامة حاليا، وآخر مكان اقامة له نابلس، نابلس، نزلة الماتورات عمارة زريق
الأوراق المبلغة: لائحة الدعوى
وعملا بأحكام المادة 20 من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001 يتوجب عليك الحضور إلى المحكمة أعلاه في الموعد المحدد أو إرسال محام عنك في الدعوى الحقوقية المرقومة اعلاه والتي موضوعها وكذلك يتوجب عليك تقديم لائحة جوابية خلال مدة 30 يوم من تاريخ تبليغك هذا الاعلان بواسطة النشر في إحدى الصحف المحلية ويمكنك استلام نسخة عن لائحة الدعوى ومرفقاتها من قلم المحكمة، وبعكس ذلك تجري محاكمتك حضوريا.

د 4/13
دولة فلسطين
السلطة القضائية – محكمة صلح رام الله – الرقم: 2026/17
(((20399889)))

صادرة عن محكمة صلح رام الله في الدعوى رقم 2026/17 حقوق

الى المدعى عليه: (1) جليل الخوري عودة العبد عواد (2) وديع الخوري عودة العبد عواد (3) فؤاد الخوري عودة العبد عواد، (4) ورثة جميل الخوري عودة العبد عواد جملة واحدة
يقتضي حضورك إلى محكمة صلح رام الله الجلسة يوم الخميس الموافق 11/06/2026 الساعة 9:0 للنظر في دعوى حقوق رقم 17/2026 والتي اقامها عليك المدعي عبد الرحيم طارق عبد الرحيم عبيديه - هوية رقم: 404214785 - العنوان: رام الله - الارسال - وكيله المحامي: شكري باسيل شكري العابودي و حسام شكري باسيل عابودي بدعوى وموضوعها تقسيم الأموال المشتركة المنقولة وغير المنقولة - إزالة الشيوع، بقيمة غير مقدرة الدعوى التي أقامها المدعي عبد الرحيم طارق عبد الرحيم عبيدية، حامل هوية رقم (404214785). بواسطة وكلاؤه المحامون شكري العابودي و/أو باسيل العابودي و/أو حسام العابودي (مجتمعين و/أو منفردين) على المدعى عليهم: 1) جليل الخوري عوده العبد عواد، حامل هوية رقم (981510118). 2) وديع الخوري عوده العبد عواد، حامل هوية رقم (981506157). 3) فؤاد الخوري عوده العبد عواد، حامل هوية رقم (961051117). 4) ورثة جميل الخوري عوده العبد عواد. وذلك بصفتهم الشخصية من وبالإضافة لصفتهم الإرثية عن تركة مورثهم المرحوم الخوري عودة العبد جريس عواد وذلك بموجب حجة حصر الإرث رقم (74/205) عدد القرار (97) الصادر عن المحكمة الكنسية البدائية لبطريركية الروم الأرثوذكس بالقدس بصفته أيضاً الواردة في سجل الأموال غير المنقولة الخاص بقطعة الأرض رقم (223) من الحوض رقم (5) «الخضر» من أراضي جفنا قضاء رام الله. الدعوى التي موضوعها قسمة وإزالة شيوع وذلك للأسباب التالية 1) يملك المدعي حصة من أصل حصتين في قطعة الأرض رقم (223) من الحوض رقم (5) «الخضر» من أراضي جفنا قضاء رام الله والبالغة مساحتها (651 م2) بموجب سجل الأموال غير المنقولة الصادر عن دائرة تسجيل أراضي شمال رام الله. 2) يملك مورث المدعى عليهم المرحوم الخوري عودة العبد جريس عواد «بموجب حجة حصر الإرث رقم (74/205) عدد القرار (97) الصادرة عن المحكمة الكنسية البدائية لبطريركية الروم الأرثوذكس بالقدس» حصة من أصل حصتين وذلك في ذات قطعة الأرض المرقومة والموصوفة في البند اعلاه. 3) إن بقاء حالة الشيوع يلحق الضرر بالمدعي علماً ان المدعي قد طالب المدعى عليهم بإجراء القسمة الرضائية و/أو التنازل عن حصصهم لصالحه بمقابل إلا أنهم امتنعوا عن ذلك دون مبرر و/أو مسوغ قانوني. والطلب من المحكمة تبليغ المدعى عليهم (بصفاتهم الشخصية وبصفاتهم المذكورة أعلاه) نسخة عن لائحة الدعوى ومرفقاتها وغب الثبوت الحكم بإزالة الشيوع في قطعة الأرض رقم (223) من الحوض رقم (5) «الخضر» من أراضي جفنا قضاء رام الله والبالغة مساحتها (651 م2) وتضمين المدعى عليهم الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة وفق الأصول والقانون.
ويمكنك الحضور الى قلم المحكمة الإستلام اوراق الدعوى اللائحة ومرفقاتها
ويتوجب عليك تقديم لائحة جوابية خلال 30 يوم من اليوم التالي لتاريخ تبليغك بالنشر بالصحف المحلية عملا بالمادة (62) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001.
وإذا لم تحضر أو ترسل وكيلا عنك سوف يتم السير بالدعوى وفق أحكام القانون.

د 4/13
دولة فلسطين
وزارة الحكم المحلي – مجلس التنظيم الأعلى

إعلان صادر عن مجلس التنظيم الأعلى

بشأن مشروع تعديل تنظيمي لتخفيض عرض شارع من (12م) إلى (10م) في الحوضين رقم (20، 21) - برقين/ محافظة جنين
قرر مجلس التنظيم الأعلى في جلسته رقم (2026/3) بتاريخ 2026/04/2م بموجب القرار رقم (109) الموافقة على وضع المشروع موضع التنفيذ، والمتعلق بالقطع ذوات الارقام (1، 3، 4، 5، 6، 7، 9، 10، 20، 21، 23، 24، 28) من الحوض رقم (20) والقطع ذوات الارقام (6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 17، 18) من الحوض رقم (21) من أراضي بلدة برقين، وذلك حسب المخططات المودعة في مقر الحكم المحلي/ محافظة جنين، وفي مقر بلدية برقين. ويعتبر مخطط التنظيم نافذاً بعد مضي (15) يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، وذلك استنادا للمادتين (21، 26) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (79) لسنة 1966م وتعديلاته.
د. م. سامي حجاوي/ وزير الحكم المحلي / مجلس التنظيم الأعلى

د 4/13
دولة فلسطين
السلطة القضائية – محكمة صلح قلقيلية – رقم: 436/ 2022
((20330941))

صادرة عن محكمة صلح قلقيلية في الدعوى رقم 436/ 2022 حقوق

إلى المدعى عليه: 1. شاميه محمد حسين حمد يقتضي حضورك إلى محكمة صلح قلقيلية الجلسة يوم الثلاثاء الموافق 19/05/2026 الساعة 9:2 للنظر في دعوى حقوق رقم 436/ 2022 والتي أقامها عليك المدعي أنعام عبد الحافظ عمر عودة – هوية رقم: 903923365 – العنوان: قلقيلية – حي الظهر – وكيله المحامي: سالم عبد الرحيم عبد الله أبو قمر وموضوعها: تقسيم الأموال المشتركة المنقولة وغير المنقولة – إزالة الشيوع، بقيمة غير مقدرة. ويمكنك الحضور إلى قلم المحكمة لاستلام أوراق الدعوى: لائحة الدعوى، حافظة مستندات. ويتوجب عليك تقديم لائحة جوابية خلال 30 يوم من اليوم التالي لتاريخ تبليغك بالنشر بالصحف المحلية عملاً بالمادة (62) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001. وإذا لم تحضر أو ترسل وكيلاً عنك سوف يتم السير بالدعوى وفق أحكام القانون.
محكمة صلح قلقيلية

د 4/13
دولة فلسطين
السلطة القضائية – محكمة تسوية رام الله والبيرة – الرقم: 2022/5958
((20295592))

صادرة عن محكمة تسوية رام الله والبيرة في الدعوى رقم 2022/5958 تسوية

إلى المعترض عليه: (1) سناء يحيى اديب كاملة، (2) يحيى سعيد احمد ابو قطيش، (3) منى سعيد احمد ابو قطيش، (4) احمد سعيد احمد ابو قطيش (5) لؤي سعيد احمد ابو قطيش (6) مي سعيد احمد ابو قطيش (7) فؤاد حسن يوسف نواس، (8) سمر فرد نواس، (9) داود حسن يوسف نواس، (10) سامر فريد نواس (110) حسني حسن نواس، (12) نادر فريد نواس، (13) حنان فريد نواس، (14) باسم فريد نواس، (15) صلاح الدين احمد عبد الرحمن ابو قطيش، (16) محمد احمد عبد الرحمن ابو قطيش، (17) جهاد صلاح الدين احمد ابو غوش، (18) ليلى حسن نواس، (19) ناهدة حسن نواس، (20) سونيا حسن نواس
يقتضي حضورك إلى محكمة تسوية رام الله والبيرة الجلسة يوم الخميس الموافق 14/05/2026 الساعة 9:0 للنظر في دعوى تسوية رقم 5958/2022 والتي اقامها عليك المدعي ابراهيم محمد عمر ابو ربيع - هوية رقم: 905612123 - العنوان: رام الله - المزرعة القبلية - وكيله المحامي: سمارة فضل محمد سمارة بدعوى وموضوعها موضوع الاعتراض / الاعتراض على جدول الحقوق لقطعة الارض 37 حوض 12 الحي الغربي رقم 1 من اراضي المزرعة القبليه
والمسجلة باسم المعترض عليه
تفاصيل واسباب الاستدعاء
1 - قام مكتب التسويه في المزرعة القبليه بتعليق جدول الحقوق في الحوض رقم 12 حي 1 وتسجيل قطعة الارض 37 باسم المعترض عليه حسن يوسف حسن القراعوه
2- ان المعترض هو مالك القطعة موضوع الاعتراض كونه قد اشترى كامل القطعه من ورثة المعترض عليه بموجب اتفاقيات بيع موقعه بينه وبين جميع الورثه حسب الاصول والقانون
3 - لمحكمة التسويه في بيتونيا الموقره النظر في الاعتراض بالنظر إلى موضوعها ومكان إقامة المدعى عليه ومكان العقار يقع ضمن منطقة اختصاصها.
الطلب : يلتمس المعترض من محكمتكم الموقرة تعين موعد للجلسة وتبليغ المعترض عليه نسخة من لائحة الاعتراض وبعد الإثبات الحكم بتسجيل اسم المعترض في جدول حقوق قطعة الارض رقم 37 حوض 12 الحي الغربي رقم 1 من اراضي المزرعة موضوع الاعتراض لبلدة المزرعة القبليه وشطب اسم المعترض عليه حسب الأصول والقانون وتضمين المعترض عليه الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة.
ويمكنك الحضور الى قلم المحكمة الإستلام اوراق الدعوى.
ويتوجب عليك تقديم لائحة جوابية خلال 30 يوم، الاعتراض على قطعة 37 حوض 12 حي 1 من اراضي المزرعة القبلية من اليوم التالي لتاريخ تبليغك بالنشر بالصحف المحلية عملا بالمادة (62) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001.
وإذا لم تحضر أو ترسل وكيلا عنك سوف يتم السير بالدعوى وفق أحكام القانون.

د 4/13
دولة فلسطين
السلطة القضائية – محكمة صلح رام الله – الرقم: 2024/245
(((20150737)))

صادرة عن محكمة صلح رام الله في الدعوى رقم 2024/245 حقوق

الى المدعى عليه : (1) رأفت سعدي ذياب مصلح - هوية (907243323) .
يقتضي حضورك إلى محكمة صلح رام الله الجلسة يوم الإثنين الموافق 27/04/2026 الساعة 9:1 للنظر في دعوى حقوق رقم 245/2024 والتي اقامها عليك المدعي عائشة طالب عوض حرفوش - هوية رقم : 951417823 - العنوان : رام الله - خربثا المصباح - وكيله المحامي: علاء الدين محمد ابراهم دراج و محمود ابراهيم خميس .... بدعوى وموضوعها منع معارضة، بقيمة دينار اردني 3000.0 ويمكنك الحضور الى قلم المحكمة الإستلام اوراق الدعوى اللائحة ومرفقاتها
ويتوجب عليك تقديم لائحة جوابية خلال 30 يوم من اليوم التالي لتاريخ تبليغك بالنشر بالصحف المحلية عملا بالمادة (62) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001
وإذا لم تحضر أو ترسل وكيلا عنك سوف يتم السير بالدعوى وفق أحكام القانون.

د 4/13
دولة فلسطين
السلطة القضائية – دائرة تنفيذ نابلس
(((20077358)))

إخطار تنفيذي بالنشر

رقم الدعوى 873/2023 تنفيذ — هيئة القاضي: مازن عاصي
طالب التبليغ: المحكمة
المطلوب تبليغه: المحكوم عليه 1) رائد نشأت عادل نادي- هوية(852257195) نابلس، مخيم عسكر، بالقرب من مسجد مصعب بن عمير هاتف: 0598607705
أخبرك بأن الدائن المحكوم له: شركة بنك القدس المساهمة العامة- سجل تسجيل رقم: 563200880 - العنوان: رام الله - الماصيون- وكيله المحامي: حسام الدين ابراهيم اسعد اتيرة قد أبرز لهذه الدائرة شيكات او كمبيالات تحمل توقيعك/ بصمتك ومستحقة الأداء بمبلغ شيقل اسرائيلي 95773.0 مرفق صورة للإطلاع. لذلك أطلب اليك الحضور لهذه الدائرة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ تبليغك هذا الإخطار لدفع قيمة الدين المذكور أو الاطلاع على الملف المتعلق بهذا الدين وبيان ردك على اعتراضك عليه، وبخلاف ذلك تقوم هذه الدائرة بالتنفيذ الجبري وتحصل قيمة الدين مضافاً اليها المصاريف والرسوم وفقاً للقانون.
تحريرا في 2026-02-23
المحكمة

د 4/13
دولة فلسطين
السلطة القضائية – دائرة تنفيذ بيت لحم – الرقم: 2025/2761
(((20371101)))

قائمة شروط بيع الاموال غير المنقولة بموجب الملف التنفيذي رقم (2025/2761) صادرة عن دائرة تنفيذ بيت لحم

تنفيذ لقرار قاضي دائرة تنفيذ بيت لحم الصادر بتاريخ 14-01-2026 في ملف التنفيذ رقم (2761/2025) المكونة فيما بين: المحكوم له سامي جراسيموس (جريس) نصار مطر المعروف ب (سامي مر) - العنوان: بيت لحم - بيت جالا - وكيله المحامي: جاك خليل بوسف مطر
والمحكوم عليه: نهيل جراسيموس (جريس) نصار مطر-العنوان بيت لحم-بيت جالا -وكيله المحامي: الفرد روك والقاضي بالإعلان عن بيع حصص المنفذ ضده في قطعة الارض رقم (75) حوض (28046) من اراضي (بيت جالا -بيت لحم) كالتالي:
* السند المطروح للتنفيذ: القرار الصادر عن محكمة صلح بيت لحم رقم 2023/423 حقوق

الرقم	القرار	التاريخ
1	قرار الحجز	2025/2/12
2	اشعار بالحجز	2025/9/27
3	قرار وضاعة اليد	
4	اجراء وضاعة اليد	
5	اشعار وضاعة اليد	

وصف الأرض: القطعة رقم 75 حوض 28046 من أراضي: بيت جالا-بيت لحم

الرقم	الاجراء	الشروط
1	السعر المخمن للمتر المربع	420 دينار
2	السعر الافتتاحي للمزايدة	تفتتح المزايدة بسعر لا يقل عن 50٪ عن القيمة المقدرة للعقار
3	على من يود الدخول بالمزايدة ان يدفع تأمينا نقديا مقداره 10٪ من السعر المخمن	18060 دينار
4	المساحة التي يملكها المنفذ ضده	86 متر مربع من اصل 430 (حصة واحدة من اصل خمس حصص)
5	المساحة الاجمالية بالمتر المربع	430 متر مربع
6	موعد المزاد العلني	يكون موعد المزايد العلني بتاريخ 2026/5/21 الساعة في 9 صباحا
6	موعد الجلسة	2026/5/17

مأمور التنفيذ

د 4/13
دولة فلسطين
السلطة القضائية – الكاتب العدل/ الخليل – الرقم: 2025/8021

اعلان تبليغ بالنشر

المخطر اليه: المحامية سوزان محمد فهد شلالدة، تبلغ بواسطة محكمة بداية الخليل الموقرة/ أو محكمة صلح حلحول/ أو على عنوانها سعير/ مكتب سعير للشراكة/ واد الشرق. العنوان:... تنفيذ لقرار سعادة رئيس محكمة الخليل الصادر بتاريخ 2026/4/9 والقاضي تبليغكم نسخة عن الاخطار العدلي 2025/8021 الكاتب العدل- الخليل بناء على طلب المخطر سمحوني ابراهيم يوسف، وذلك بواسطة النشر بالصحف المحلية المعتمدة. وهذا نصه: إخطار عدلي بالعزل بواسطة كاتب عدل الخليل المحترم. المخطر: سمحوني ابراهام فرحات يوسف هوية رقم (٠٢٢٥٦٣٦٩٦) القدس. وكيله المحامي محمد الأطرش- الخليل. المخطر اليها: المحامية سوزان محمد فهد شلالده عضوية رقم (٢٩٦٣) وتبلغ بواسطة محكمة بداية الخليل الموقرة و/ أو محكمة صلح حلحول الموقرة و/ أو على عنوانها سعير -مكتب سعير للشراكة- واد الشرق. الموضوع: عزل المحامية (المخطر اليها) من القضية الحقوقية التي تحمل الرقم (2020/352) وعن كافة الطلبات وعن اية وكالة (وكالة محامي) تم التوقيع عليها لتمثيل المخطر. حيث انه قد تم توكيلكم بموجب وكالات خاصه (وكالات محامي) من قبل السيد خليل محمد خليل أبو قبيطه بموجب الوكالة العامة التي تحمل الرقم (2019/6099) المنظمة لدى كاتب عدل رام الله بتاريخ 2019/3/28 من اجل اعداد وتنظيم وتوقع وتقديم دعوى مطالبة والتي سجلت امام محكمة بداية الخليل الموقرة وسجلت الدعوى الحقوقية تحت رقم (2020/352) وحيث ان المخطر يرغب في عزلكم من تمثيله في الدعوى الحقوقية رقم (2020/352) والمنظوره امام محكمة بداية الخليل الموقرة وعدم تمثيله نهائياً بها واعتبار أي وكالة تم التوقيع عليها لتمثيلي بهذا الخصوص تعتبر لاغية ولا يترتب عليها أي اثر قانوني وبالإضافة الى ان المخطر يرغب في عزلكم عن جميع الوكالات التي تم التوقيع عليها لذا فان المخطر يخطركم بعدم تمثيله في الدعوى الحقوقية رقم (2020/352) والمنظوره امام محكمة بداية الخليل ويخطركم بعدم تمثيله و/أو العمل و/أو استعمال الوكالات الموقعة امام اية محكمه او اية جهة رسميه أو غير رسميه وأيضا بعدم انابة أي كان من المحامين المحترمين وبأن الوكالات التي تم التوقيع لك عليها والتي تخصني تكون لاغيه وباطله ولا ترتب عليها أي أثر قانوني من تاريخ تبلغكم هذا الاخطار وبعكس ذلك فان المخطر يحملكم كامل المسؤولية القانونية. وعليه اطلب من حضرة كاتب عدل الخليل المحترم ارسال هذا الاخطار وتبليغه للمخطر اليها حسب الأصول والقانون.
وكيل المخطر/ المحامي محمد الأطرش

د 4/13
اعلان صادر عن مكتب مسجل الشركات

تقدمت الينا شركة العود للمقاولات العامة العادية العامة المسجلة لدى مسجل الشركات تحت رقم (562169367) وذلك لتحويل الشكل القانوني للشركة من عادية عامة الى مساهمة خصوصية وعليه من لديه اي اعتراض او تحفظ على عملية تحويل الشكل القانوني الشركة المذكور اعلاه التوجه الى مكتب مسجل الشركات خلال المدة القانونية المعمول بها .
التاريخ : 9-4-2026